القاضي أمذيب البابكري وحكمه التاريخي

هل ستضيع القوى الحية هذه الفرصة التاريخية لبناء الدولة الحديثة في اليمن؟

احمد صالح غالب الفقيه*

■ القاضي امذيب اسم على مسمى، فالحرفان (ام) اللذان يسبقان الاسم هما مثل ال التعريف أو الف ولام العهد كما يحلو للدكتور أبو بكر السقاف تسميتهما، وهو بالمناسبة من الحوطة، حيث اصدر القاضي الشجاع أمذيب صالح منصور البابكري، (محكمة الحوطة الابتدائية)، حكمه هذا الأسبوع والذي تضمن إعدام 11 متهما حداً وتعزيرا، ومصادرة مزرعة ومعسكر اللواء الخامس سابقاً للمصلحة العامة وتحويله إلى حديقة عامة، وتغريم وزارة الدفاع 32 مليون ريال تعويضات لأسر المتهمين والضحايا.

وكان 14 متهماً من اللواء 39 مدرع قد اتهموا بتشكيل عصابة مسلحة، والقتل العمد، والشروع بالقتل، لمهاجمتهم موقعا بجوار بئر ناصر على الطريق الذي يربط محافظتي عدن ولحج، في آذار (مارس) قبل الماضي، في إطار صراع على أراض بين متنفذين في المؤسسات المحكوم عليها.

وكان قد قتل في الحادثة حميد محمد أحمد ضيف الله، من حراسات نائب سابق لفرع الأمن السياسي بالمحافظة. وقد حكم القاضي بإدانة 11 متهما وإعدامهم (حداً وتعزيراً)، وقبول الدفع المقدم من اثنين آخرين، ورفض الدعوى من أولياء الدم بالحق الشخصي بالقصاص، مع قبول الدعوى المدنية بالحق المدني المرفوعة من ثلاثة متهمين، ومصادرة كافة المضبوطات.

والزم حكم القاضي امذيب النيابة العامة بالتحقيق مع وزير الدفاع، ومحافظ المحافظة، وقائد المنطقة، وقائد المعسكر، وقائد اللواء (39) مدرع، وقائد الكتيبة باللواء الخامس، ورئيس مصلحة أراضي وعقارات الدولة، للإهمال والتقصير بأعمالهم، والتستر على المخالفين، واستغلالهم لوظائفهم لجمع ثروات مالية خلافاً للقانون.

والزم الحكم النيابة العامة والجهات المختصة بإخراج المعسكرات وكافة وحداتها العسكرية من المدن الرئيسية وعواصم المحافظات إلى أطراف الحدود البرية والبحرية.

ويحمل هذا الحكم كل مواصفات الحكم التاريخي لانه:

أولا: يصدر في حق مسؤولين في اليمن، ولأول مرة، دون توجيه من السلطة الحاكمة في البلاد، التي يعيث محاسيبها، وقادة معسكراتها فسادا في البلاد، دون رادع أو حسيب أو رقيب.

ثانيا: لأنه يأمر بالتحقيق مع مسؤولين كبار من درجة وزير دفاع، ومحافظ محافظة، وقائد لواء مدرع، وقائد كتيبة، ورئيس مصلحة تابعة لرئاسة الجمهورية، وكلهم طبقا للعرف السائد من المحصنين ضد أي مساءلة، ما لم يغضب عليهم رئيس الجمهورية ويحيلهم إلي التحقيق.

ثالثا: أن الحكم يصدر إثباتا لحق القضاء في محاسبة جميع المواطنين، مسؤولين وغير مسؤولين، عسكريين ومدنيين، متجاهلا كل الاعتبارات التي أرستها في هذه البلاد عقود من الفساد، وحكم القوة، ونفوذ العصابات المتحكمة بالسلطة، والتي تفرض على المجتمع بكل أطيافه إرهابا مخيفا لا يستثنى منه قاض، أو حامل فكر، أو صاحب رأي أو قلم.

رابعا: إن هذا الحكم يفعل النصوص الدستورية والقانونية المهملة، والتي جرى العرف المفروض بالقوة الغاشمة بتجاهلها، واعتبارها حبرا على ورق.

خامسا: يأتي هذا الحكم في مفصل هام من مفاصل الحراك السياسي في اليمن، حيث طلبت المعارضة من خلال مبادرتها للإصلاح السياسي والوطني الشامل، بإرساء حكم القانون في البلاد، وجعل المساءلة الوجه الآخر الملزم للمسؤولية التي تناط بشاغل المنصب أو الوظيفة، دون استثناءات أو مجاملات.

سادسا: يقرر هذا الحكم مبدأ هاما حول وظيفة القوات المسلحة، وانه حماية الحدود وليس حماية الحاكم، وإرهاب ومحاصرة العاصمة وعواصم المحافظات.

سابعا: صدر هذا الحكم وأعين العالم كله، أو على الأقل القوى الفاعلة فيه، مسلطة على اليمن، وجميعها يطالب بالإصلاح في مختلف جوانب الإدارة العامة والقيادة السياسية.

واجب المجتمع

لقد أخذ القاضي امذيب الخطوة الأولى الشجاعة، ويأتي الدور على القوى الحية في المجتمع اليمني، في الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، لجعل تنفيذ هذا الحكم قضية كل يوم، حتى تنصاع السلطة، وينصاع أنصارها لحكم القانون، مع ممارسة أقصى ما يمكن من الضغوط المعنوية والأدبية على النيابة والقضاء، بعدم الإخلال بواجباتهم، والوقوف مع الحق في درجات التقاضي المختلفة اللاحقة.

ولضمان قيام النيابة العامة بدورها في تنفيذ أمر القاضي، بالتحقيق مع وزير الدفاع، ومحافظ المحافظة، وقائد اللواء 39 مدرع، وقائد الكتيبة، ورئيس مصلحة عقارات أراضي الدولة، وكل من آمر القاضي بالتحقيق معهم.

وان من واجب الصحافة وأجهزة الإعلام المستقلة، مداومة تسليط الضوء على هذه القضية، ومتابعة تطوراتها، وتعريف العالم بها، حتى تتحول إلي قضية رأي عام يلتف حولها الرأي العام المحلي والدولي.

إن الإصلاح الذي يأتي عن طريق القضاء هو أقوى أنواع الإصلاح، وأبعدها أثرا، لأنه يقوم على حكم القانون، والانتصار لأحكامه، ولأنه يحمل قيمة العدل الذي هو هدف المجتمع الإنساني منذ اجتمع الناس في مجتمع وحتى اليوم.

شواهد عالمية

في العام 1993م تسلم قاضي التحقيق دي بيترو وثلاثة من زملائه، أسمتهم الصحافة والجمهور فيما بعد (الأيدي النظيفة)، قضية من قضايا العصابات لها علاقة بالفساد الحكومي، فذهبوا بالتحقيق إلى أقصى مدى، وشملت تحقيقاتهم الجمهورية الإيطالية كلها.

وقد تمكنوا من خلال عقد اتفاقات مع بعض المدانين، تقضي بتخفيف الحكم عليهم مقابل قيامهم بالشهادة على زملائهم، من اعتقال العشرات من موظفي الدولة الفاسدين، بما فيهم اثنان من محافظي المقاطعات، منهم محافظ ميلانو، إضافة إلى المسؤول المالي للحزب الديمقراطي المسيحي، اكبر الأحزاب السياسية الإيطالية.

وقد كشفت التحقيقات فضائح ربطت بين المافيا وبين شركات ومؤسسات أعمال، ورموز كبار في أحزاب سياسية إيطالية. وبلغت التحقيقات ذروتها حين أدت إلى محاكمة السياسي المخضرم جوليو اندريوتي، الذي تسلم منصب رئيس الوزراء الإيطالي سبع مرات، وذلك بتهم تتعلق بعلاقته بالمافيا، اضافة الى اتهامه بالتورط في مؤامرة أدت إلى اغتيال صحافي في العام 1999م.

ولم تلبث المجموعة المكونة من قاضي التحقيق بليترو وزملائه (الأيدي النظيفة)، حتى جلبت الى المحكمة، رئيس الوزراء حينها، بتينو كراكسي الذي فر هاربا الى تونس وطلب اللجوء السياسي فيها، وقد حكم عليه غيابيا. كما طالت المحاكمات شخصيات سياسية كبيرة أخرى.

الفساد شبكة

قادت التحقيقات النزيهة في إيطاليا إلى كشف شبكة واسعة للفساد، حيث جر التحقيق مع شخص أشخاصا آخرين، وأدى كشف فساد في واقعة معينة الى كشف ممارسات فساد أخرى، وهكذا دواليك، حتى بلغت الموسى ذقون الكبار.

ويستطيع وكلاء النيابة والقضاة في بلادنا مؤيدين بالشعب والصحافة الشريفة، ان يقوموا بعمل مماثل، يؤدي عل الأقل إلى إيقاف الفساد المستشري عند حده، ليدخل القضاء اليمني بذلك التاريخ كرائد للقضاء العربي في محاربة الفساد والقضاء عليه.

وها هي الفرصة قد جاءت إليهم على طبق من ذهب ممثلة في الحكم التاريخي للقاضي أمذيب صالح منصور البابكري (محكمة الحوطة الابتدائية).

إن ثورة ينفذها ويقودها القضاء لن تصيب الا المجرمين. وستكون أطهر الثورات وأنقاها وأكثرها عدالة. وقد كان لأجهزة القضاء في بلادنا سوابق من هذا النوع.

فقد وجهت نيابة الغيظة الابتدائية بمحافظة المهرة في تموز (يوليو) 2002، أمرا بإلقاء القبض على مدير مكتب أراضي شحن، ومهندسين من ذلك المكتب، وإيداعهم الحجز، بعد أن تلقت النيابة بلاغات من الاخوة المواطنين يشكون فيها من قيام تلك الجهة ومنسوبيها بصرف أراضيهم، المملوكة لهم بموجب وثائق رسمية، لأشخاص آخرين فوجهت نيابة الغيظة الابتدائية إلى من ذكرنا، تهمة ارتكاب مخالفات تتنافى مع واجبات عملهم. وقد كتبت حول هذه الحادثة في حينه وأشدت بما قامت به النيابة.

تحية للقاضي امذيب الذي كان له هذا الشرف الكبير في التصدي لفساد الكبار واثبت فعلا ما امتلأت به كتب التاريخ التي علمتنا في مواقف كثيرة انه ليس أمام القضاء كبير.

* كاتب من اليمن

مخاطر انفلات الدول العظمى من ربقة الأمم المتحدة: سيناريو التدخل الأمريكي

عادل الحامدي*

■ ارتطمت نظرية اليمين المتشدد المحيط بعضه بالرئيس الأمريكي في أول اختبار لواقعية تفكيره بالصخرة العراقية الصلبة. ولسوء طالع اليمين المتشدد مطلقا فإن عراق الستة آلاف سنة حضارة قد انتحرت على بابله حضارات أشد قوة وأكثر بأسا، ذلك ما ينبئنا به التاريخ وإن شئت فاسأل بذلك خبيرا..

ووفقا لنظرية «الهجوم خير وسيلة للدفاع» فإن التحالف أقدم على شن حرب على العراق على عجل غير مبال بصرخات جماهير كل من البلدين الرئيسيين في التحالف، غير عابئين بتحذيرات العقلاء من ذوي العقول الذين تبين أنهم يحسنون قراءة الواقع والتاريخ والجغرافيا أكثر من هؤلاء الذين ننتخبهم ونثق في قدراتهم العقلية خصوصا، ولكن مأزق العراق أكد لنا مثلما كان الشأن في الحرب العالمية الثانية أن الحروب يتورط فيها السياسيون وجيوشهم على كراهة من شعوبهم ذاتها وفي أحيان كثيرة تتعارض مع مصالحهم كما بينت الأحداث.

وما خفف عنا وطأة هذه الحرب التي نعتبرها من مخلفات الحرب الباردة هي وعود رجلين من أكبر قادة العالم ليس بدمقرطة العراق فحسب وطي صفحة ثلاثين سنة من الحكم الفردي الغاشم، لا بل وعد كل من بوش وحليفه الوزير الأول البريطاني بأن منطقة الشرق الأوسط قادمة لا محالة على حياة سياسية ترقى إلى مستوى ما عليه جل البلدان الأروبية دون حاجة لتعداد معسول تلك الوعود التي دغدغت عواطف بعضنا يومها. إن فيتنام المصغرة التي تكتوي بنارها شعوب منطقة الشرق الأوسط اليوم والتي مكنت حكومات المنطقة من تبريرات على حساب صك البياض الذي يدفعه المشروع الديمقراطي الفاشل، قلت أعطت الحجة لتلك الحكومات لإعادة تضييق الخناق الحديدية على رقبة المواطن العربي. وأحسب أن المشروع الديمقراطي قد دخل غرفة الإنعاش في كل من لبنان وسورية والعراق بل ومصر التي شهدت آخر الحلقات الإنتخابية التي لم تفض إلى شيء يذكر وما تفجيرات منتجع دهب وشبه جزيرة سيناء المحررة إلا خير دليل على ذلك.

لا شك أن سهولة المغنم في أفغانستان قد أغرت الإدارة الأمريكية التي لم تمعن النظر في هذه المغامرة غير المحسوبة بالمضي قدما في الإطاحة بأنظمة سياسية متحجرة ومتسلطة، إلا أن الطامة الكبرى هي أن هذا الاغراء أصبح يشكل ورطة لعدة أسباب: أولها هو هذا الحلم الزائف والفكر الماضوي الخاوي الذي يستحضر الأرواح من عقلية القرون الوسطى لإنزاله على واقع يختلف بكل دقائقه وحيثياته والذي يصر استكبارا على أن الدينونة في هذا الكون يجب أن تصير حتما إلى ثقافة واحدة، وهي تمامية شهد التاريخ مثيلا لها لعل أحدثها الفكر النازي وما جذب على العالم من كوارث يعرفها الجميع.

إن القوة العظمى وأعني بها الولايات المتحدة الأمريكية ليست في منأى عما يمنجق به أهل الأرض من تحديات ليس أشدها هولا ثقب الأوزون ولا ذوبان ثلوج الأرض ولا ارتفاع أسعار البترول الذي بلغ برميله قبل أيام 75 دولارا مهددا بذلك استقرار اقتصاد العالم بالكاد، وهو أمر ليس هينا، فالكل يعلم أن أمريكا هي الأقوى ليس عسكريا فقط ولكن باقتصادها الذي يبلغ ثماني مرات حجم اقتصاد الصين فاضطرابها اضطراب لنا جميعا، إذ المصير مصير واحد وهذا ما تجاهله الفكر النيوكنزي النكوصي.

إن التحالف أضعف من أن ينوء بمثل هذه المهمات الجليلة التي لم تعد تتعلق باقتصاد بلد ما أو بمدى قدرته على المنافسة والصمود في عالم مضطرب وإنما تتعلق المسألة بمصير الإنسان ذاته على هذا الكوكب، فأي خطأ في الحساب قد يكلف أعظم دولة أن تتحول إلى مجرد رقم دولي كبقية الأرقام. وإنه لمن السذاجة والتهميش أن نتحدث عن صراع حضارات ولم نعد نحن وعلماؤنا وجميع أجهزتنا نعلم على وجه الدقة متى يطوينا طوفان نوح إن استمر معدل درجات الحرارة في الارتفاع واستمر تجاهلنا لهذه الحقائق وتهميشنا لأكبر التحديات وتهرب الأقوياء من الإذعان إلى ما تتطلبه المصلحة لبني الإنسان.

فبدلا من الإجهاز على الفقر والأمراض المستعصية وجعلها تاريخا كما نادى بذلك الوزير الأول البريطاني فإن مجهودات التحالف بدت وكأنها تهدف وهي في تسلل من التاريخ إلى تكريس إعادة عقلية الشرطي العالمي الواحد.

في هذه الأجواء ولهذه الأسباب تحول المشروع الواعد إلى مجرد كابوس عربي بالدرجة الأولى يطارد ربع بليون من ساكني المنطقة لم يعد بينهم وبين حكامهم من وجاء إلا العصا الأمنية. وهكذا تحولت الأشعار المتغنية بالديمقراطية إلى عصي وهراوات في كثير من الأقطار وخصوصا في المناسبات الانتخابية التي كان يمكن أن تخلص المنطقة من كوابيس الحكم الفردي للعصور الحجرية.

إن الدفاع عن الأنظمة العربية الحاكمة هو أشد وطأة من شهادة الزور عند المسلمين وعند غيرهم، ولكن مع ذلك يبقى خلع الرئيس صدام حسين سابقة خطيرة على المستوى الدولي لا لأن صدام حسين كان يجب أن يستمر في الحكم ولكن أقول ذلك لأن تدخل التحالف في العراق أصبح بحكم الواقع وبحكم ما آلت إليه التجربة بعد ما يناهز الأربع سنوات من إسالة الدماء أصبحت أقرب إلى عملية ثأرية من التاريخ. وإنه لمن المحير أن يستمر بعض السياسيين في الغرب النفخ في النار والعزف على أوتار الأديان وتنافي القيم الإنسانية وتبعيضها بين غرب وشرق، أصبح كل ذلك في حس المواطن العربي والمسلم بشكل عام كما لو أن حضارة غالبة تنتقم من حضارة مغايرة مغلوبة على أمرها. وإنه لما يبعث على الحيرة والارتباك أن يقف زعيم غربي خطيبا لا يفرق بين الاسلام والقتل باسمه بل ويعمد بعد أن فشل في تمرير مشروع مشكوك في نواياه إلى الخلط بين الاسلام ذلك الدين الحنيف الذي نهلت من ينابيعه الصافية كل الحضارات وبين المصالح السياسية الآنية التي لا تبالي بكل القيم بل وتتنافى مع الحروب الحضارية ومع الصدام الحضاري أصلا: «إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم وليس أقواكم!

فإيران هذا الذي لم تخرج جيوشه خارج حدود هذا البلد الآسيوي الكبير منذ حوالي قرنين من الزمن يحاول الكثير من الغربيين حشرها في الزاوية وحملها على التهور والدفاع عن الذات حتى بالتي هي أسوأ. وفي هذا يفهم ذلك التهديد السياسوي لاسرائيل. إلا أن الغرب وهو يحكم قبضته على هذا البلد إنما يخسر صداقة إحدى أكبر دول المنطقة التي يبلغ تعداد سكانها 80 مليونا تقريبا وتتمتع بثروة بترولية مهمة واستقرار سياسي غير مغشوش وموقع جغرافي يجعل منها بلدا متميزا في ضمان استمرار مد السوق النفطية بما تحتاجه، بل إن هذا البلد إبان حكم الشاه الذي حكم إيران بقبضة من حديد كانت إيران تمثل إحدى أهم الدول الآسيوية التي تساهم في التوازن الدولي.

وعلى الرغم من اختلافنا الجوهري مع بعض الخيارات السياسية والفكرية للحكومة الإيرانية فإن ذلك لا يمنع من التنويه بأنها البلد الوحيد في الشرق الأوسط بعد لبنان الذي تداول سلميا على حكمه خمسة رؤساء منذ 1979 وبرلمان يمارس سلطة الرقابة على الحكومة بكل ما تقتضيه من معنى، وهو برلمان منتخب أقرب ما يكون إلى ما يبشر به الغرب من حياة سياسية متطورة. فدفع إيران إلى الأقصى وفشل الولايات المتحدة في مد يد الصداقة إلى هذا البلد هو ما قد يجعلنا نواجه سيناريو عراقياً دامياً آخر لا قدر الله لا يخدم أحدا غير المتشددين من أهل اليمين المتطرف.

أظن أن الوقت قد حان لأن يعيد الغرب النظر في رسم سياساته المتعلقة ليس بالشرق الأوسط وحده ولكن تلك التي تعني الآخر بصفة عامة. فتعديل اليمين المتمكن ساعته على دقات ساعة العصر يجعلنا جميعا في مأمن من المغامرات غير المحسوبة كما ينأى بدول عظمى عن أن يضطرها بعض الحالمين من العصور الخوالي إلى سحبها ذليلة من ميدان المعركة دون أن تستطيع بسط النفوذ على الشعوب الأخرى ومحو ثقافاتها وتذويب عنصرها في مدرسة فكرية أحادية رسومها هلامية عند أصحابها قبل غيرهم. فقد مضت تلك العصور المظلمة التي يمكن فيها استعباد الإنسان لأخيه الإنسان فقدرنا التعارف والتعاون وليس الحيلة والاحتلال، وقدرنا جميعا هو التفاهم بين الحضارات وليس الصدام بينها وعلى الذين يزعمون غير ذلك أن يتأملوا في كل أحداث التاريخ منذ أقدم أحقابه حيث تكون الكلمة الأخيرة دائما لإرادة الشعوب على حساب القوة وعلى حساب الفكر الانتصاري الحالم الزائف، وإذا الشعب يوما أراد الحياة فمن الممكن أن يستجيب له رب العالمين.

* كاتب واعلامي تونسي يقيم في بريطانيا

قضية الصحراء: الاتجاه السليم

الحسان بوقنطار*

■ ليس ثمة شك في أن القار ر1675 الذي تبناه مجلي الامن يوم الجمعة الماضي، بناء على تقرير الامين العام، لا يمكن إلا أن يثير ارتياح بلادنا. لكن ذلك لا يعني مطلقا أننا حسمنا المعركة نهائيا. فمن الواضح أن خصوم الوحدة الترابية الذين بذلوا كل الجهود من أجل إصدار قرار يستجيب لتوجهاتهم، لن يستسلموا بسهولة للمنطق وللوقائع التي تفرضها الوضعية فوق الارض.

من الواضح أن هذا القرار في الوقت الذي مدد مهمة المينورسو حتى

31 أكتوبر 2006، قد أكد على شيء أساسي تضمنه تقرير الامين العام وهو ان هناك واقعا سياسيا في الصحراء لا يمكن التعالي عليه أو تجاوزه دون أخذه بعين الاعتبار. وهذا الواقع هو الذي فرضه الحضور المغربي منذ استكمال وحدته الترابية في سنة 1975. ومن ثم فقد جدد دعوته للأطراف المعنية إلى التعاون مع الامم المتحدة لإيجاد حل سياسي متفاوض ومتوافق عليه بدون شروط مسبقة. ويعني هذا الامر بشكل إجمالي انه أمام تعارض تصور الطرفين، فقد اكتفى مجلس الامن بمعاينة المأزق الذي وصلت إليه القضية. وقد أشار الامين العام في تقريره السالف الذكر إلى الصعوبة المرتبطة بالتوفيق بين ما أسماه بمبادئ القانون الدولي والواقع السياسي الموجود فوق الارض. ولا يمكن تذليل هذا الحاجز دون حل متوافق عليه. إن هذا التصور الذي ذهب إلى مجلس الأمن يتناغم مع الطرح المغربي، فهو من جهة يضع حدا لكل محاولة لفرض تسوية دون موافقة الاطراف المعنية، كما كان الأمر بالنسبة لمشروع بيكر في صيغته الثانية، وفي نفس الوقت، فإنه يعتبر أنه في مواجهة تعقد الملف لا مناص من البحث عن توافق. وفي هذا السياق، فإن المقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي لا يمكن إلا أن يثير اهتمام المجتمع الدولي اعتبارا لكونه قد يشكل الأرضية الأكثر ملاءمة لتجاوز المأزق الراهن الذي تتردى فيه هذه القضية.

صحيح، أن مجلس الأمن لم يشر في قراره إلى هذا المقترح المغربي. وقد فسر الامين العام الصعوبة الناتجة عن تضمين قرار مثل هذا المقترح لأنه يعني الاقرار بالسيادة المغربية على هذه الأقاليم قبل حصول الحل المتفق عليه من طرف الاطراف، وهو ما تعارضه الاطراف المناوئة للحق المغربي. لكنه في نفس الوقت أقر بالواقع الذي خلقه المغرب. وفضلا عن ذلك، فإنه رفض الانسياق وراء توجه خصوم المغرب، القاضي بالإشارة إلى انتهاكات حقوق الانسان في الصحراء في الوقت الذي ساهمت القرارات الملكية الخاصة بالعفو عن المعتقلين الصحراويين في تهدئة الأوضاع وإقرار أجواء اكثر قابلية للتحاور والتشاور. لقد فضل خلق الشروط الكفيلة بفتح حوار بين الاطراف بدون شروط مسبقة، وهو ما يساير المقاربة المغربية الجديدة التي انتهجتها بلادنا منذ تربع جلالة الملك محمد السادس على العرش.

فهي تنطلق من المفهوم الجديد للسلطة ومن الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الجنوبية، وأكثر من ذلك فهي ترتكز على تصور مضمنه أنه لا يمكن ربح معركة الصحراء دون مشاركة واسعة، سواء للمواطن الصحراوي أو المواطن المغربي بصفة عامة. وفي هذا الاطار يندرج قرار إعادة تركيب المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية من خلال جعله أداة للوساطة، ارتكازا على تمثيليته وبوصفه أكثر أهلية للمساعدة على معالجة هذا الملف ارتكازا على سياسة القرب، وف يظل التوجهات الملكية التي تأخذ بعين الاعتبار مقترحات الاحزاب السياسية والمجتمع المدني. ومن ثم كانت الاستشارة الملكية مع الاحزاب السياسية الهادفة إلى بلورة مقترح للحكم الذاتي يمكن المغرب من أن يكون في موقع المهاجم بدل الاستمرار في موقع الدفاع. ويمكن أن نقول إن هذه المقاربة قد بدأت تؤتي أكلها. لكن ذلك لا يعني مطلقا الاعتقاد بربح المواجهة. فمن الواضح أنه في مثل هذه الملفات المعقدة لا مناص من استمرار اليقظة والعمل على تجاوز النقائص التي تعتري مقاربتنا. فليس يخاف على أحد من بين التحديات التي نواجهها اليوم إنما تكمن في ترسيخ المجهود التنموي للاستجابة للمطالب الاجتماعية حتى لا تبقى مطية يستغلها مناهضو الوحدة الترابية لتدعيم أطروحة الانفصال.

النتيجة الأساسية لهذه المعركة هي تمكين بلادنا من وضعية مريحة تسمح لها بالتفاوض من موقع إيجابي واقتراحي. فالطرف الآخر بصرف النظر عن تشبثه بالاستفتاء الذي تعتبره أغلب الدول مستحيل الانجاز، فإنه لا يملك أي تصور عملي ولا المرونة الضرورية لتحقيق تسوية مقبولة لا غالب فيها ولا مغلوب. وهذا يجعله أمام احتمالين: إما الاستجابة لروح القرار وذلك بالجلوس إلى مائدة التفاوض ومناقشة المقترحات المغربية في ظل الأمم المتحدة، وإما الارتكان إلى موقف الرفض والعدمية وذلك ما سيزيد من معاناة المواطنين الصحراويين الذين سيكتشفون فيما بعد أنهم أهدروا فرصة لتصحيح أوضاعهم بفعل تبعية بعض ممثليهم لمقاربة دولة جارة، بما ليس همها الاساسي إيجاد حل مقبول بقدر ما تهدف إلى تحقيق مآرب أخرى.

لذلك، فإن الفترة المقبلة ستكون مهمة لتحديد سلوكيات الاطراف. فخلالها سيكون المغرب قد قدم مشروعا مفصلا لما يريد أن تكون عليه الصحراء، وستكون الاطراف الاخرى مدعوة إلى تحديد موقفها من فرصة تجاوز المأزق الحالي للصحراء. فهل سينتصر المنطق والواقعية أم أن التصلب سيسود، ليضيع على شعوب المنطقة برمتها فرصة أخرى للانخراط الايجابي في مشروع تجاوز التجزئة والتشرذم؟

* كاتب من المغرب

هل بايع حكمتيار زعماء تنظيم القاعدة؟

أحمد موفق زيدان *

■ الشريط المصور الذي بثته قناة الجزيرة لزعيم الحزب الإسلامي الأفغاني قلب الدين حكمتيار يعكس مدى الأزمة التي تواجهها القوات الأمريكية ليس على مستوى أفغانستان فحسب، وإنما على مستوى أكبر وأبعد من أفغانستان سيما في ظل استعداد زعيم بوزن حكمتيار إلى القتال تحت قيادة بن لادن والظواهري، وهو ما سيلقي بتداعيات خطيرة على الحرب الأمريكية على ما يوصف بالإرهاب، وسيدفع القوات الأمريكية إلى التفكير مجددا بتطبيقات وتجليات هذه التصريحات على الأرض خصوصا وأن حكمتيار ليس رجلا عاديا، وإنما زعيم سياسي سرق كثيرا من الأضواء الإعلامية الدولية إبان الحرب الباردة، بالإضافة إلى وجود مناصرين ومؤيدين له أصحاب تجربة كبيرة ينضاف إلى ذلك علاقاته الدولية والإسلامية المتشعبة والمتشابكة كل ذلك يحتم على القيادة الأمريكية أن تقرأ خطاب حكمتيار بشكل دقيق في ظل كسره لصمت دام سنوات.

حكمتيار هو القائد الوحيد مع الشيخ مولوي محمد يونس خالص الذي أقعده المرض والسن عن القتال ضد القوات الأمريكية وكلاهما رفضا الوجود الأمريكي في أفغانستان لكن تمكن حكمتيار من القتال جسديا بينما آثر الآخر خطابيا بسبب سنه ومرضه، في حين آثر زعماء الحرب الأفغانية الآخرون الذين قاتلوا الاحتلال السوفياتي كسياف ورباني وجيلاني ومجددي الانضمام إلى التحالفين الأمريكي - الشمالي الأفغاني في إسقاط حكومة طالبان والاستمتاع بحكم كابول.

الهجوم اللاذع والعنيف الذي شنه حكمتيار على الحكومتين الإيرانية والباكستانية يعكس مدى الإحباط والأسى اللذين يعتملان في صدره تجاه هاتين الحكومتين اللتين تعامل معهما لعقود مضت حين كان يقاتل القوات السوفياتية في أفغانستان، لكن الانتقاد الأشد في الخطاب كان للجماعات الشيعية في كابول وبغداد الذي اتهمها بالتعاون مع من وصفه «الاحتلال الصليبي» مستشهدا بتصريحات الزعيمين الإيرانيين خامنئي ورفسنجاني اللذين قالا فيهما إنه لولا الدعم الإيراني لما سقطت كابول وبغداد.

دخول حكمتيار على خط المواجهة مع الغرب وتحديدا استعداده للقتال إلى جانب بن لادن والظواهري ضد القوات الأمريكية يشير إلى أن معركة حكمتيار ليست مع القوات الأمريكية في أفغانستان فحسب، وهذه أول ممارسة عملية لزعيم أفغاني تجاه الأحداث العالمية فقد آثر زعماء الحرب الأفغانية في السابق حصر أنفسهم ومواجهتهم في داخل أفغانستان مبتعدين عن الأحداث العالمية باستثناء الدعم والمساندة الكلامية والخطابية.

لكن البعض يعتقد أن استعداده للقتال تحت قيادة بن لادن والظواهري يهدف إلى تبديد تشكيك البعض في أن حكمتيار لا يحب أن يقوده أحد ودائما يحرص على أن يكون هو القائد وليس الجندي، وبالتالي فمثل هذا الخطاب سيساعده على تفنيد ذلك.

تكثيف حكمتيار لعملياته في مناطق كونار ومناطق شرقي أفغانستان بشكل عام في الفترة الأخيرة بالإضافة إلى ظهوره التلفزيوني يشير إلى عزمه تكثيف حضوره العسكري والإعلامي وهو الذي كان ينأى بنفسه طوال الأعوام الماضية من دخول القوات الأمريكية أفغانستان، كما يشير إلى أن حركة طالبان ليست الوحيدة في ساحة القتال ضد القوات الأمريكية والأفغانية الموالية لها على الرغم من أنها ما تزال تستأثر بنصيب الأسد في هذه المواجهة، لكن كاريزمية حكمتيار وشخصيته ذات العلاقات الدولية والإسلامية والاعتراف الدولي بقتاله ضد السوفييت ربما تعطي المقاومة الأفغانية دفعة دولية مهمة.

* اعلامي من سورية

إلى أين أنتم ذاهبون بالشعب الفلسطيني؟

د. سعادة خليل*

■ إن قوات الاحتلال الصهيوني تصول وتجول وتعيث في الأرض الفلسطينية فسادا. وتمعن في تقتيل البشر وتهديم البيوت وتجريف الأرض والاستمرار في بناء الجدار العنصري وصرخات الشيوخ والاطفال والنساء تتعالى وسط الركام. إن منظر ذلك الشيخ في أريحا وهو يبكي على تدمير مصدر رزقه الوحيد من الزراعة لن يمحى من ذاكرتي ما حييت. وأركان سلطتنا الموقرة في واد غير ذي زرع يتنازعون سلطة ليست لهم فيها حيلة. فالكل تحت الاحتلال الذي لا يفرق بين حماس وفتح وبين فلسطيني وآخر. الكل مستهدف فلا فرق بين مفاوض ومقاوم والقوم سادرون في خلافاتهم مما يدعوني إلى استحضار قول الشاعر:

إلام الخلف بينكم إلاما == == وعلام الضجة الكبرى علاما

منذ نجاح حركة حماس في انتخابات السلطة التشريعية الديمقراطية في كانون الثاني (يناير) لهذا العام ومنذ تشكيل الحكومة الفلسطينية ومحاولات حصارها وتهميشها بهدف إفشالها وإسقاطها مستمرة. فلماذا إفشال الحكومة الحالية؟ ومن هم الذين يخططون لإفشالها؟ ومن هو المستفيد من إسقاط الحكومة؟ وما هي النتائج المترتبة على إسقاط وإفشال الحكومة؟

منذ اليوم الأول لإعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية عزمت كندا والولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ ومعهم صنيعتهم الكيان الصهيوني على عقاب الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي وذلك بتعليق المساعدات الماليّة إلى السلطة الفلسطينيّة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أوعزت الإدارة الأمريكية إلى دول المنطقة بعدم التعاون مع الحكومة الفلسطينية والتي استجاب بعضها لهذا المطلب للأسف الشديد. وكذلك الأمر مع السلطة الفلسطينية الممثلة في مؤسسة الرئاسة وبعض قيادات حركة فتح الذين ساروا على هذا المنوال سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد متناسين أن الحصار لن يكون مقتصرا على حركة حماس وحدها وإنما هو على الشعب الفلسطيني بأسره. وكان الأجدر أن يتذكر الجميع الحصار الذي ضرب على الرئيس الشهيد ياسر عرفات ونأخذ العبرة من ذلك. فالكيان الصهيوني لا يوفر فرصة لينزل الأذى بالشعب الفلسطيني بأسره بغض النظر عمن هو في السلطة. فمنذ اليوم الأول بدأ التنازع على الصلاحيات. وبدأنا نسمع كل يوم بقرار رئاسي يسحب صلاحيات ما من الحكومة. والأمثلة على ذلك كثيرة. تسلم وزير الإعلام وزارته بدون صلاحية على محطتي الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء (وفا). فماذا تبقى لوزير الإعلام؟ وكذلك أضحت صلاحية السيطرة على أجهزة الأمن الوطني والمخابرات العامة والأمن الوقائي في يد رئيس السلطة. فماذا تبقى لوزير الداخلية؟ ناهيك عن إبطال القرارات التنفيذية من قبل رئيس السلطة بين الفينة والأخرى. وتبشرنا الأيام بالوصاية الدولية عبر البنك الدولي بناء على اقتراح فرنسي. فبات الأمر واضحا للقاصي والداني بأن هناك وراء الأكمة ما وراءها. وبوضوح تام هناك التقاء مباشر أو غير مباشر مع أهداف الإدارة الأمريكية والصهيونية من أجل إفشال الحكومة المنتخبة. فلماذا هذا الأداء المبطن. ولأول مرة تطفو في الإعلام الفلسطيني مؤسسة اسمها (الرئاسة) وكأني بها حكومة موازية أو حكومة ظل. فلماذا لا تكون العلاقة بين المؤسستين (الحكومة والرئاسة) علاقة تكاملية؟

ففي العرف الديمقراطي أن كل طرف أو حزب أو حركة يخوض الانتخابات التشريعية بناء على برنامج عمل يقدمه للناخبين. وعندما ينال هذا الطرف أو ذاك الأكثرية النيابية التي تخوله تشكيل الحكومة يعمل على تنفيذ البرنامج الذي انتخبه الشعب على أساسه. وإذا كان البرنامج يختلف مع برنامج مؤسسة الرئاسة يجب إيجاد آلية أو أسلوب للتعايش مع بعضهما البعض لا التنازع والعرقلة ووضع العصي في الدولاب. وما حصل في فلسطين ليس بدعا. لقد حصل في فرنسا مثلا أن جاء (جاك شيراك) كرئيس للوزراء يمثل اليمين في عهد الرئيس فرانسوا ميتران اليساري. وتم التعايش بين المؤسستين رغم اختلاف توجهاتهما ولجأتا الى الجمعية الوطنية لحل الخلافات أو إلى الاستفتاء الشعبي. فلم لا يتم الشيء نفسه في فلسطين؟

وعلى الصعيد العربي تصاعد الضغط العربي فأول ما طلبت الدول العربية من الحكومة الفلسطينية بعد أيام من تشكيلها هو الاعتراف بمبادرة السلام العربية، التي تعترف بالكيان الصهيوني، خلال لقاء جمع وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار مع السفراء العرب المعتمدين لدى الجامعة العربية. ورأينا امتناع وزير الخارجية المصري عن الاجتماع أو لقاء وزير الخارجية الفلسطيني متعللا بضيق الوقت وما إلى ذلك من أعذار واهية. وما صدر من النظام الأردني عشية زيارة و